العنوان : **الاقتصاد الرقمي (مزاياه ، تحدياته ، تطبيقاته)** .

الناشر : **مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا** .

المؤلف : **السيد محمد ذكى حسن** .

العدد : **الخامس والثمانون** .

محكمة : **نعم** .

التاريخ الميلادى : **٢٠١٩** .

الشهر : **يناير** .

الصفحات : **٢ – ٤٦** .

مواضيع : **الاقتصاد الرقمى** .

© ٢٠١٩ مجلة روح القوانين – جميع الحقوق محفوظة .

مقدمة:

أن العالم يعيش موجه من التحولات الواسعة وثورة من العلم والتقنية وحركة واسعة تطال شتى المجالات نتيجة إلى التطور الهائل فى العلم والتكنولوجيا هذا التطور جعل الأقتصاد العالمى يستفيد من السرع والفاعلية التى توافرت له، مما أدى إلى ظهور أفكار جديدة تعكس هذه التطورات، ومن بين هذه الأفكار نجد العولمة الاقتصادية التى جعلت العالم فى شكل قرية صغيرة(١).

لقد أحدث التقدم الهائل فى التكنولوجيا وما شهده العالم من تطور كبير فى مجال المعلومات والأتصالات إلى ظهور أنماط جديدة فى حياة الإنسان الأقتصادية والأجتماعية والعلمية وحيث أن الأقتصاد أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا فى شتى مجالات الأقتصاد العالمى، هذا الأمر قد أحدث تغيير فى طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الأقتصادية، أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد من الأقتصاد وهو ما يطلق عليه "الأقتصاد الرقمى" أو اقتصاد المعلومات الذى يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومة الأقتصادية الركيزة الأساسية للإقتصاد.

لقد أصبح التحول نحو الأقتصاد الرقمى مساراً أجبارياً لا توجهها أختيارياً وذلك لما قامت به الرقمنة من أحداث تغييرات عميقة فى تنظيم الأقتصاد العالمى وإعادة تحديد سلاسل القيمة ودفع التوجه نحو إنجاز المهام فى أقل وقت وبأقل مجهود ممكن(٢).

---

(١) عبد الجبار كريمه – فعالية تطبيق الأقتصاد الرقمى فى ترشيد أداء المؤسسات البنكية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمى فى علوم التيسير – جامعة محمد وضياف – المسلية – الجزائر – ص١.

(٢) مقال بعنوان وزيرة التخطيط – التحلل للأقتصاد الرقمى يسهم فى تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ – اليوم السابع علي الموقع الالكتروني https://www.youm٧.com/story

أن الأقتصاد الرقمى يعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة ذلك أنه يحدث مجموعة من التغيرات الأستراتيجية فى طبيعة المحيط الأقتصادى وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والأتصالات.

وتعد تقنية المعلومات والأتصالات وما تحذوه من خطاً متسارعاً فى التطوره والأنتشار فى العالم من أهم النقلات فى القرن الحادى والعشرين، إذ أصبحت التقنية هى اللغة الواحدة لشعوب العالم والقاعدة الأساسية التى تنطلق منها فى تعاملاتها ورفع مستوى تقدمها وتطورها لمواكبة التتابع الزمنى الذى أنهى المسافات ويسر الحصول على المعلومة، من خلال التعامل والتبادل والأشتراك بالمجالات السياسية والاقتصادية والأجتماعية والعلمية.

الأمر الذى يتضح معه أن هذا النوع من الإقتصاد يعتمد ويتسند إلى تكنولوجيا المعلومات والأتصالات والأرتباط بشبكة المعلومات العالمية وخدمات التبادل للمعلومات الرقمية التى اسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن وجودها وزمانها أنه الأقتصاد اللاحدودى[١].

لقد بات الصراع فى العالم هو الوصول السريع إلى المعلومات وامتلاك طرق تداولها وتحليلها من أجل اتخاذ القرار السليم المبنى على الدقة لرسم السياسة الأقتصادية للدولة، لقد بات لزاماً على الدول ضرورة تطوير تقنيات وأساليب تمكنها من تأمين نفاذ أكثر تناسقاً للمعلومات، يوفر لها عدة خيارات فى كل زمان ومكان يضمن لها التكيف مع متغيرات البيئة الدولية من خلال اعتمادها على الأقتصاد

---

[١] د/ جعفر حسن جاسم – مقدمة فى الأقتصاد الرقمى – الطبعة الأولى ٢٠١٧ – دار البداية – عمان –
ص ٣٥ .

الرقمى الذى أصبح يأخذ مكانته كضرورة حتمية لتنمية اقتصاديات الدول، على اختلاف تكوينها ومستويات تقدمها[١].

ونتيجة لهذا التطور أصبح الأقتصاد الرقمى هو القوة الحالية والقادمة لجميع الدول الذى أسهم فى توسع دائرة حجم المعاملات الأقتصادية بين الدول، وأضحى العالم سوق إلكترونية تنافسية واسعة وأصبح مجالاً خصباً أمام الدول للإستفادة منها كوسيلة حديثة لتحقيق معدلات نمو أعلى فى اقتصاديتها .

لقد أصبحت الأقتصاد الرقمى يمثل ثيمة العصر الأمر الذى دعانا إلى تناول موضوع الأقتصاد الرقمى محاولين قدر الإمكان التعريف بالأقتصاد الرقمى موضحين ماهيته وما يستند إليه هذا النوع من الإقتصاد وما هى متطلباته وآلياته ومكوناته ومزايا هذا الأقتصاد ومدى أمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فى التعرف أكثر على الأقتصاد الجديد أو ما يعرف بالأقتصاد الرقمى والذى يعتمد بشكل أساسى على المعرفة البشرية ، فبعدما كان يرتكز النشاط الأقتصادى على القوة العضلية والآلات الصناعية أصبح يعتمد بشكل أساسى على المعرفة والمعلومات ورفع مستوى القوى العاملة بالعلم والمعرفة، فالمجتمع المعرفى أصبح حقيقة اقتصادية وليس تجرداً فكرياً، فمع تقدم المجتمع ولد الأقتصاد الرقمى الذى يعتمد على مورد أساسى متجدد وغير ناضب وهو المعرفة.

---

[١] مرابطى وسام – آليات التسوق عن بعد فى ظل التوجه نحو الأقتصاد الرقمى – مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمى فى العلوم التجارية – جامعة أم البواقى – الجزائر – ص١.

مشكلة البحث:

أن الحالة التى يمر بها الأقتصاد العالمى فى ظل التطور التكنولوجى لتكنولوجيا المعلومات والأتصالات الرقمية منها أدى ذلك إلى إزالة العوائق وربط العالم بعضه ببعض وأصبح العالم قرية صغيرة ما أسهم فى تنمية الأقتصاد المحلى وحوله إلى إقتصاد رقمى وبذلك أصبح اقتصاد عالمى، ولا شك أن التكامل الأقتصادى ينطوى على فرص عظيمة لزيادة الأنتاج وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة وكل هذا لا يتحقق إلا فى ظل الأقتصاد الرقمى الذى لا يتحقق فوق أرض الواقع إلا فى ظل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الرقمية التى حطمت القيود والحدود ما اسهم فى زيادة الثروة بشكل كبير وتراكم رأس المال ما فتح المجال نحو ظهور الأسواق المالية والتبادلات التجارية وسهل عملية الدخول إلى أسواق لم يكن يتوقع الدخول إليها فى يوم من الأيام بل سمح للقوى العاملة أن تعمل فى أماكن مختلفة وأزمنة متفاوتة فى مناطق بعيدة أو ما يطلق عليه العمل عن بعد، كل هذه الأمور تحدث فقط فى ظل الأقتصاد الرقمى الذى بات يمثل سمة العصر.

كل هذا دعانا لتناول موضوع الأقتصاد الرقمى محاولين قدر الأمكان تسليط الضوء على ماهية القتصاد الرقمى مبينين خصائصه و متطلباته وعناصره ومتعرضين إلى مزايا وتحديات هذا الأقتصاد والدوافع المحركة له، ومحاولين التعرض لبعض الجوانب التطبيقية لهذا الأقتصاد من خلال موضوع التجارة الإلكترونية والتسويق والأستثمار الإلكتروني.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأقتصاد الرقمى.

المبحث الثانى: الأقتصاد الرقمى مزايا وتحديات والدوافع المحركة له.

المبحث الثالث: تطبيقات الأقتصاد الرقمى.

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الرقمي

مقدمة:

لقد اضحى العالم قرية صغيرة لما أحدثته التكنولوجيا من تطور هائل فى شتى مجالات الحياة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو الاقتصادية، وحتى نتمكن من شرح مفهوم الاقتصاد الرقمي علينا قراءة مراحل التطور التاريخي للاقتصاد الذى كان في بادئ الأمر اقتصاد زراعي يعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي ثم تلى ذلك ما يعرف بالثورة الصناعية وما أحدثته من تطور كبير بالاعتماد على الآلات والعمال من بعد ما كان يتم الاعتماد على الفلاحة والأرض سابقاً، ومن ثم أحدثت التكنولوجيا ثورة فى جميع جوانب الحياة، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

أن الموارد الطبيعية لم تعد المفتاح الرئيسي والوحيد للتطور الاقتصادي، ولا كذلك العدد الكمي للقوى البشرية، لقد أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات جذرية فى الطرق التى يعمل بها الاقتصاد العالمي وتهاوت تبعاً لذلك القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وجاء كل ذلك بفعل تكنولوجيا المعلومات، وأصبح هناك تلازم ما بين الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، فى ظل هذا التلازم جاء الاقتصاد الرقمي ليمثل منظوراً جديداً فى التعاملات الاقتصادية الجديدة بل أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكراً واتجاهاً وفلسفة وممارسة مختلفة عن العصر الصناعي، فقد بات

الاقتصاد العالمي يعتمد على المعلومة مضافاً إليها التقنية الحديثة ولا سيما الرقمية منها الذى ارتبط بها الاقتصاد الرقمي الجديد[١].

ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التعرف على مفهوم الأقتصاد الرقمى والذى سوف نتناوله في مطلبين علي النحو التالي على النحو التالى:

المطلب الاول

ماهية الاقتصاد الرقمي وخصائصه .

اولا :- ماهية الاقتصاد الرقمي :

الاقتصاد الرقمي يظن البعض أنه نظام اقتصادي بدأ عام ١٩٩٥ تقريباً لربطهم بموضوع الأنترنت، لكن الحقيقة أنه هو ذلك الاقتصاد الخفي الذى كان يحتاج إلى المجهر ليستطيعوا رؤيته أو قياسه، حيث كان غير مؤثر رقماً و فهماً، فهو بشكل ملموس بداية من اختراع الهاتف ثم الفاكس فعندما كان يتحدث تاجران على الهاتف وكان يجرى الاتفاق على إتمام صفقة معينة فذلك هو الاقتصاد الرقمي إذ ما تمت عملية التبادل التجاري التى اتفق عليها عبر الهاتف، كما تطورت هذه التعاملات فى وجود الفاكس وخاصة عند البنوك وذلك بسبب التشريعات المصرفية العالمية، لكن المقاييس لم تكن موجودة لقياس ناتج هذا الاقتصاد بذلك الوقت[٢].

أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذى يستخدم المؤشرات الاقتصادية نفسها والأسس الاقتصادية المتعارف عليها من عرض وطلب للصناعات الإلكترونية والخدمات الإلكترونية الناتجة عنها وما يترتب عليها من عمليات نقل المعلومات

---

[١] د/ جعفر حسن قاسم – مقدمة في الاقتصاد الرقمي – دار البداية للنشر – ٢٠١٧ م– ص٢١، ٢٢.

[٢] مقال بعنوان – ثورة الأقتصاد الرقمى تلتهم ثورة الأقتصاد الصناعى – جريدة الخليج – على الموقع الإلكتروني www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions.

والمبادلات التجارية من خلال تلك الخدمات الرقمية بشكل تجارة إلكترونية أو صناعات إلكترونية وما يترتب عليه من زيادة فى الدخل القومى والناتج المحلى[١].

ولقد ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة فى عام ١٩٩٥ على لسان الكاتب الكندي "دون تاب سكوت Don tap Scott" في كتابه المنشور باللغة الإنجليزية بعنوان The Digital Economy: Promise and Periling the age of Networked Intelligence الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر فى عصر الشبكة الذكية[٢].

ثم تناوله بالدراسة من بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين، الذين اختلفوا فى تسميته، فمنهم من اطلق عليه اقتصاد الأنترنت، ومنهم من سماه اقتصاد المعرفة، ومنهم من عرفه بأنه اقتصاد المعلومات وغير ذلك من المسميات، ومن أهم مميزاته أن تتحول البضائع والمنتجات من الشكل المادي المحسوس إلى الشكل الرقمي[٣].

أن مصطلح الاقتصاد الرقمي، هو مصطلح هام جداً بالنسبة للدول والمجتمعات، نظراً لأنه يتعلق بموضوع يهم الأفراد والدول على حد سواء وذلك بسبب التطورات الكبيرة التى طرأت على الاقتصاد بسبب التطور التكنولوجي.

لقد عرف البعض الاقتصاد الرقمي على أنه: ذلك الاقتصاد الذى يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشكبة المعلومات العالمية "الأنترنت" وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي

---

[١] د/ جعفر حسن قاسم – مرجع سابق – ص٢١، ٢٢ مقدمة فى الأقتصاد الرقمى.

[٢] مقال بعنوان – ماذا يعنى الأقتصاد الرقمى – وكالة أنباء البترول والطاقة على الموقع الإلكتروني www.petro-press.com.

[٣] د/ فضل عبد الكريم البشير – دور الأقتصاد الرقمى فى تعزيز تنامى التمويل الأسلامى – مجلة بيت المشورة – العدد ٩ – دولة قطر – اكتوبر ٢٠١٨ – ص٣٦، ٣٧.

للمعلومات وهى الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال[١].

كما يمكن أن يعرف بأنه: الاقتصاد الذى أصبح يقود إلى قواعد وخصائص جديدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص، وذلك بالتحول المتزايد فى ظل الأنترنت من اقتصاد تقليدي بفرض عمل محدودة فى ظل محدودية الموارد ورأس المال وقبول الاستشارات المادية إلى الاقتصاد الريادي الذى يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة، مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإفاضة فى الأفكار والمواهب والموارد وحتى فرص العمل من زوايا معينة أو مناطق معينة[٢].

وعرف أيضاً بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذى يقوم فى مجمل عملياته على المعلومات، ويستند فى أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة فى العالم، وفى أي وقت، ويسمح بإرسال واستقبال أى مبالغ من العملات الإلكترونية لحظياً فى أى زمان ومكان، وأنه يوفر ميزة الإفصاح والشفافية والحياد[٣].

وأشار بعض الكتاب فى هذا المجال إلى أن الاقتصاد الرقمي يقصد به التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والصناعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية

---

[١] د/ جعفر حسن قاسم – مقدمة فى الاقتصاد الرقمى – مرجع سابق – ص٣٣، ٣٤ .

[٢] د/ نجم عبود نجم – الأدارة الإلكترونية – الأستراتيجية والوظائف والمشكلات – الرياض – دار المريخ للنشر – ٢٠٠٤ – ص٨٦، ٨٨.

[٣] مقال بعنوان – الأقتصاد الرقمى – منتدى اسبار الدولى على الموقع الإلكتروني .www.awforum.org/index

والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية فى الدولة خلال فترة ما، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات بتحويل وتغير أنماط الأداء الاقتصادي فى المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أى المنافسة بالوقت[١].

ومن خلال هذه التعريفات السابقة يمكننا تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه هو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات وذلك بإيجاد روابط فعالة فيما بين أطراف النشاط الاقتصادي وذلك بفتح الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن تواجدها وزمنها.

ثانياً: خصائص الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي ليس هو ما يتبادر إلى الذهن من بيع وشراء على الأنترنت فقط بل أن بعض الاقتصاديين يخلطونه مع المعرفة ويسمونه اقتصاد المعرفة، كل هذه الأمور جزء من الاقتصاد الرقمي وذلك بعد نضوج عملية التجارية الإلكترونية والتبادل المعلوماتي وصناعة الحواسيب والشبكات الإلكترونية.

أن عملية العولمة التي يتحدث عنها الكثير ما هى إلا نتاج هذا الاقتصاد الرقمي فظهر ما يسمى بالاقتصاد المعرفي الذى يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها من خلال التطور التكنولوجي فى مجال المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة[٢].

---

[١] د/ فريد راغب النجار – الاقتصاد الرقمي: الأنترنت وإعادة هيكله الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية – الإسكندرية – دار الجامعة للنشر، ص٢٥.

[٢] مقال بعنوان – ثورة الاقتصاد الرقمي تلتهم ثورة الاقتصاد الصناعي – مرجع سابق.

بالتالي فأن هذا الاقتصاد يرتكز على المعلومات ودورها الدافع والمحرك عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية وفيما يلي أهم ومزايا وخصائص الاقتصاد الرقمي[١].

١- أن المعلومة صارت قوة المجتمعات المعاصرة فى عصر الرقمنة، بحيث أن التوجه الاقتصادي الذى أصبح قائم على المعلوماتية يعتمد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد ، ولم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي ولا العدد الكمي للقوى البشرية كذلك.

٢- تهاوى القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وصارت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحمائية المتمثلة فى التحكم فى العملة وفرض قيود على الواردات وزيادة التعريفة الجمركية محل نظر وتقييم.

٣- يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكنه من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية انتاجية، ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والأبداع للبشر بوصفه قادراً على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة وأصبح رصيد المؤسسات الاقتصادية يقوم على أساس مخزونها المعرفي والمعلوماتي.

٤- تشغيل الأنشطة الاقتصادية والمشاريع من خلال الأنترنت دون الحاجة إلى التحرك الفعلي سواء للأفراد أو الأموال أو المؤسسات.

٥- تداول العقود الإلكترونية الأمر الذى يستوجب توافر الضمانات والبيئة الأمنة للأفراد من أجل اتمام معاملاتهم التجارية المختلفة.

---

[١] د/ جعفر حسن جاسم – مقدمة فى الأقتصاد القومى – مرجع سابق – ص١٦١.

٦- فى ظل الاقتصاد الرقمي تتقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني والمصرفي والتجاري) الأمر الذى يستوجب ايجاد مجموعة من القوانين المحدثة والتشريعات الملائمة مع المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الرقمي.

٧- يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التى تجرى فى البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يعنى أن الإمكانيات التكنولوجية تلعب الدور الأساسي فى بزوغ وتطوير الاقتصاد الرقمي.

٨- سهولة التواصل بين المنتج والمستهلك بفعل التكنولوجيا، الأمر الذى أدى إلى زيادة التبادل التجاري والاستهلاكي، ما أدى إلى حرية حركة رؤوس الأموال والسلع فأوجدت العولمة اقتصاد بلا حدود، وأصبحت الدول الناهضة حديثاً قادرة على تحدى العمالقة الصناعيين فى الوصول إلى المستهلك، والحصول على حصة من السوق فى كل مكان فى العالم.

٩- توفير المعلومات لأتخاد القرارات الفعالة للتحكم بالمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات فى نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، لما يوفره الاقتصاد الرقمي من معلومات أساسية وهامة[١].

الأمر الذى يتضح معه أن هذا الاقتصاد يعمل على اندماج الدولة فى الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة والوصول إلى الأسواق العالمية وتسهيل أتخاذ القرارات من خلال الحصول على المعلومات بسهولة، مما يسهل توظيفها لخدمة القرارات الاقتصادية بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية.

[١] عبد الجبار كريمه – مرجع سابق – فعالية تطبيق الأقتصاد الرقمى – ص ١٠ .

المطلب الثاني

مكونات الاقتصاد الرقمي واسسه

اولا:- مكونات الاقتصاد الرقمي :

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكة المعلومات الدولية عن طريق مواقع الأنترنت والبريد الإلكترونى وذلك لتحقيق التشابكات الأقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية، أى تبادل السلع والخدمات والأموال عبر الأنترنت أو تحويل الأموال بين البائعين والمشتريين والبنوك باستخدام طرق الدفع عن طريق الأنترنت والأدوات الإلكترونية الأخرى[١].

الأمر الذى يتضح معه أن الأقتصاد الرقمى يتكون من مكونين أساسين ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للإقتصاد الرقمى وهما الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية:

أ) الأعمال الإلكترونية[٢]:

تعرف الأعمال الإلكترونية على أنها التحول من الأداء التقليدى إلى الأداء الإلكترونى ويندرج تحت الأعمال الإلكترونية كلاً من:

---

[١] سحقى نعيمه – الأقتصاد الرقمى فى الجزائر الفرص والتحديات – دراسة حالة الجزائر – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر فى العلوم التجارية – تخصص مالية مؤسسة – جامعة أكلى محند ولحاج – البويرة – كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – الجزائر – ص٣٧.

[٢] د- خالد محمد البراهمة – الاقتصاد الرقمي – مقال على الموقع الإلكتروني www.elmeda.net/spip.php?article٦٢٥.

١. الإدارة الإلكترونية: وهى وحدة تنيفذ وظائف الإدارة وممارسة النشاطات الإدارية بإستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات بإستخدام المعدات الإلكترونية وعلى رأسها الحاسوب.

٢. الخدمات الإلكترونية: وهى عملية تبادل المعلومات والبيانات التى لا تتعلق مباشرة ببيع وشراء السلع، فالمؤسسات تستخدمها لتوزيع المعلومات وتقديم الدعم للعملاء وتقديم الخدمات وتنفيذها إلكترونياً وعلى مدار الساعة، ومنها الخدمات الحكومية.

ب) التجارة الإلكترونية[١]:

التى تعرف بأنها تنفيذ النشاط الأقتصادى من بيع وشراء وتبادل السلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الأقتصادى عبر المجال الإلكتروني، بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والأتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط، ويندرج تحت التجارة الإلكترونية كلاً من:

١. الشراء الإلكتروني: تنفيذ الشاط المسؤول من شراء وتوفير السلع والخدمات بأستخدام المعلومات والأتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية.

٢. البيع الإلكتروني: قيام المنتجين والموردين بعرض منتجاتهم على شبكة الإنترنت، باستخدام الوسائط الإلكترونية بغرض البيع المباشر للمستفيدين.

٣. التسويق والإعلان الإلكتروني: عرض السلع والخدمات والترويح لها والتعريف بها أما على موقع المنشأة الإلكتروني أو المواقع المختصة بالدعاية والإعلان، ومن خلال طرق محركات البحث واستخدام خدمة الرسائل الإلكترونية أو الرسائل الخلوية.

[١] د– خالد محمد البراهمة – الاقتصاد الرقمي – مرجع سابق .

٤. البنوك الإلكترونية: والتي يتم من خلالها انجاز الأعمال البنكية وإدارة الحسابات باستخدام تقنية الصرافة الإلكترونية.

٥. الرقابة الإلكترونية: وهى استخدام الوسائط الإلكترونية فى تنفيذ إجراءات رقابية على المنشأة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى زيادة فاعلية الرقابة من أجل تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية والحياد.

ثانيا :- أسس الاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على التكنولوجيا الرقمية وخصوصاً الأنترنت، فإنه يعتمد على الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع فى هذا الاقتصاد عموماً وفى شركات قطاع الأعمال على وجه الخصوص ونستعرض فيما يلي أهم الأسس والافتراضيات لهذا الاقتصاد كما هو أتى[١]:

١. قانون الأصول الرقمية: أن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا تستهلك عند استخدامها، حيث أن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول فى عدد لا متناهى من الصفقات، مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية فى مجالها، وذلك بأن تقوم الشركات بتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية عند إعادة إنتاجها رقمياً أقرب إلى الصفر، وهذا ما يعبر عنه قانون تزايد العوائد فى مجال الأصول الرقمية فى مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

٢. اقتصاديات الحجم الجديد: حيث تقوم اقتصاديات الحجم التقليدية على أنتاج الحجم الصغير وذلك من خلال شركات صغيرة، وكلما زاد الحجم أصبح انجازها من قبل شركة كبيرة وذلك للدواعي الاقتصادية، فتقديم خدمة كالخدمات المصرفية من

[١] د/ جعفر حسن قاسم – مقدمة فى الاقتصاد الرقمي – مرجع سابق – ص١٩٨.

جانب البنوك تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة يتم العمل عليها لصالح العملاء وإلا فأن خط الانتظار سوف يزيد، ولكن مع تواجد الأنترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الأنترنت بذلك يمكن حل مشكلة موظفين بعدد الصفقات، حيث يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف فى نفس الوقت عبر الأنترنت.

٣. اقتصاديات النطاق الجديد: ان قضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية لا يوفر الخدمة للجميع فى نفس الوقت فى مجال أو سوق معينة فقط، بل أنه يمكن من تقديم الخدمة فى المجالات والأسواق المختلفة والمتباينة، لقد كانت اقتصاديات النطاق فى العصر الصناعى تعمل على انتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الأنتاجى، ومع أن هذا كان تطوراً إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعانى من ضعف التنوع والمرونة، مما يحد من قدرتها على الأستجابة، لكن فى ظل العصر الرقمى فإن اقتصاديات النطاق الجديد ذات مدى واسع فى التنوع لعدد لا متناهى من الزبائن، بل أن الحديث يجرى عن مشروع فرد لفرد وتسويق فرد لفرد أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد للتدليل على النطاق الجديد لأمكانية التنوع القصوى.

٤. ضغط التكلفة لكل صفقة: أدى الأنترنت إلى حالة جديدة فى مجال إجراء الصفقات تتمثل فى النقرات تساوى صفقات فإذا كانت الشركات تتجنب الصفقات الصغيرة، ذلك أن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها فأن الأمور مع الأنترنت ونماذج الأعمال الجديدة (كنموذج امازون) فالأمر يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلى للنشاط بشكل غير مسبوق وبذلك تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

٥. إعادة توازن العرض والطلب: ففى العالم الرقمى هناك تحول متزايد من خط التركيز القائم على العرض إلى خط التفكير القائم على الطلب، ومن أولويات

الشركات القائمة على النظام أن تخمن ما يريديه الزبون، مما يعنى وجود سعه وقدرات فائضة تجعل العرض فى أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الأنترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

٦. الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة: فإذا كان الاقتصاد التقليدي فى العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البطيئة ووسيلته هى السكة الحديدة والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني، إن هذه السرعة قد أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة فى الحجم والتنظيم من خلال تنظيم العلاقات الشبكية والمعلومات بتقاسم المعلومات الفورية ، مما زاد فى سرعة الأعمال.

٧. تكلفة المنتج الرقمي: أن تكلفة المنتج الرقمي تتسم بخصائص فريدة فى الاقتصاد الرقمي، فالمنتجات الرقمية تتسم بهيكل وسلوك تكلفة مختلفة عن المنتج المادي، فالمنتج الرقمي كالكتب والأفلام ، البرامج التطبيقية .... إلخ. انتاج أول نسخة منه تكون فى الغالب مكلفة جداً، ولكن إنتاج نسخة أخرى منها يكون رخيص جداً، وهذا على خلاف ما هو حاصل فى المنتجاتت المادية عموماً ذلك أن الشركات المصنعة للمنتجات المادية التى أن ازدادت مبعاتها إلى حد معين، فإن عليها أن تقوم باستثمارات كبيرة فى مصنع جديد أو آلات جديدة للأستجابة للطلب أو المبيعات العالية، على العكس من المنتجات الرقمية التى يمكن إعادة انتاجها بدرجة عالية من الكفائة بتكلفة منخفضة جداً، أى أنك إذا استطعت أن تنتج النسخة الأولى فأنك تستطيع أنتاج ألف أو مليون نسخة بنفس التكلفة تقريباً.

٨. الكفاء والرافعة: أن الأنترنت بوصفه التكنولوجيا العالمية التى أوجدت قدرات فائقة للأتصالات المفتوحة مع عدد لا متناهى من المستفيدين على مستوى الكرة الأرضية، أدى ذلك إلى وجود كفاءة عالية من خلال الحجم الكبير من النشاط، فمع ما يصنعه الأفراد من ملايين النقرات تمكن الشركات من امتلاك خيارات كبيرة لتوريد

القيمة كفرص لصنع النقود، كما أن الأنترنت كتكنولوجيا فائقة أوجدت موجه عظيمة من التشبيك الذى يعظم أداء الشكبة بدلالة رافعة الاجهزة العاملة عليها حسب قانون متكالف(Metacalef's law) ومفاده أن قيمة الشبكة تتزايد بالتناسب المباشر .

المبحث الثاني

الاقتصاد الرقمي مزايا وتحديات والدوافع المحركة له

لقد أصبحت التنمية فى عصر الإقتصاد الرقمى تعتمد أكثر فأكثر على المعرفة وساهمت التكنولوجيا فى تطوير القطاع المالى بشكل كبير، وأحدثت نقلة نوعية كبيرة فيه، وقد ساعدت التطبيقات المالية فى تسهيل حياة المستهلكين من خلال استخدام الأنترنت ووسائل الأتصالات الحديثة ولعل ارتفاع عدد الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية والأستفادة منها حول العالم يعكس ما وصل إليه حجم التفاعل بين التكنولوجيا والقطاع المالى وهو ما يشار إليه بالدمج المالى وأصبح التوجه الجديد نحو الأقتصاد الرقمى بدلاً من الأقتصاد الأنتاجى إلا أن هذا التوجه يتأثر بالعديد من العوامل التى قد تكون دافعة وداعمة أو تكون سلبية ، وله أيضاً العديد من المزايا والتحديات لتطبيقه وسوف نستعرض ذلك على النحو التالى[١]:

أولاً: مزايا الأقتصاد الرقمى:

مما لا شك فيه أن لكل أختراع علمى مزايا وفوائد كما له فى الوقت نفسه اشكاليات، وتكمن الفوائد التى يمكن أن تتحقق من الأقتص الرقمى فى النقاط التالية:

[١] د/ فضل عبد الكريم البشير – دور الأقتصاد الرقمى فى تعزيز تنامى التمويل الأسلامى – مرجع سابق – ص٤٤.

١. تكمن التكلفة الحقيقية فى البحث والأبتكار، وليس فى الأجهزة والمعدات، وتتشكل الخبرة التى تأتى من البحث العلمى فى شكل تراكم معرفى يدفع نحو تطوير الصناعة لزيادة برامج تقنية وتطبيقات حديثة تتميز بالقوة والفاعلية[١].

٢. زيادة فرص التعاون بين المؤسسات بوتيرة متسارعة فى أشكال شراكة مختلفة أدى إلى ظهور المؤسسات الشبكية بالإضافة إلى تغيير طبيعة العمل وبروز نماذج عمل جديدة تؤدى إلى زيادة أجور العاملين فى هذا القطاع بصورة كبيرة.

٣. يؤدى الأقتصاد الرقمى إلى نشر المعرفة أو ما يسمى بأقتصاد[٢] المعرفة ذلك أنه يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسى بأعتبارها رأس المال الفكرى والمعرفى وبالتالى يستحدث وظائف جديدة ويوفر العديد من فرص العمل.

٤. تحسين المراكز التنافسية حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة (الأنترنت) فى تحويل وتغير أنماط الأداء الأقتصادي فى المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدى إلى الشكل الفورى.

٥. يعمل على زيادة اندماج اقتصاد الدولة فى الأقتصاد العالمى، مما يزيد فرص التجارة الدولية ويسهل الوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التى كان من الصعب الوصول إليها.

٦. يسهل عملية اتخاذ القرارات لما يحققه الأقتصاد الرقمى من سهولة الحصول على المعلومات، مما يساعد فى مهارات إدارة المعلومات على الأستخدام الأمثل لها وتوظيفها الخدمة القرارات الأقتصادية فى مختلف الدول.

---

[١] الأقتصاد الرقمى – مقال على صحيفة الوسط يوميه سياسية مستقلة على الموقع الإكتروني www.alwasatnews.com/news/١٦٥٨٩٠

[٢] الأقتصاد الرقمى – مزايا كبيرة وتحديات هائلة – المتداول العربى على الموقع الإلكتروني .www.arabictrader.com/ar/login

٧. يرغم المؤسسات كافة على الأبتكار والتجديد والأستجابة لإحتياجات المستفيدين من الخدمة، مما يعطى المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع حيث تتغير الصناعة وتتطور المنتجات بطرق جديدة يستفيد منها الزبائن ومقدموا الخدمة على حد سواء، من خلال تحديد المستهلك لمواصفات المتنج الذى يناسبه، والأنتقال من الأنتاج الكبير إلى الأنتاج بحسب الطلب بالنسبة لمقدمى الخدمة.

٨. أحدث التحول الرقمى تغييرات كبيرة فى الأعمال المالية والمحاسبية خاصة المتعلق منها بنظام السداد، فتنفيذ امر إلكترونى يؤدى إلى انجاز العديد من المعاملات مثل التدقيق على أئتمان المشترى، والتدقيق على توفير المنتج، وإرسال التأكيدات على عملليات التدقيق، ومتابعة حسابات السداد والمستحقات وإرسال الفواتير وغيرها[١].

ثانياً: تحديات الأقتصاد القومى[٢]:

تواجه اقتصاديات العديد من الدول صعوبات خاصة النامية منها التى تعترض طريقها نحو تبنى الأقتصاد الرقمى ومنها:

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الأقتصاد الرقمى فى العديد من الدول وخاصة النامية منها.

- انعدام الثقة فى المعاملات الإلكترونية، مثل السداد عن طريق الوسائل الإلكترونية، أو التصديق الإلكترونى للوثائق.

---

[١] د/ فضل عبد الكريم البشير – دور الأقتصاد الرقمى فى تعزيز تنامى التمويل الأسلامى – مرجع سابق – ص٤٥.

[٢] مزايا الأقتصاد الرقمى – بنوك مصر – على الموقع الإلكتروني www.febgate.com/٢/١٣٤٨.

- ضعف الموارد البشرية، وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التى تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية التي من دونها لن تكون هناك صناعة برامج بالمعنى الصحيح للصناعة البرمجية، ولا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهض من دون قوانين الملكية الفكرية، حيث أن إنتهاك الأفراد أو الجهات الأعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج يؤدى إلى هجرة العقول المبرمجة لهذا النوع من الصناعة وبالتالى حدوث شح ملحوظ فى تطوير البرامج.

- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت فى الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخل الأفراد فيها وضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

- ومن أبرز التحديات الرقمية الفجوة الرقمية ما ببين الواقع والمأمول وفقاً لأحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة فى هذا المجال، كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات واللتى تشترك فيها جميع الأعمال التى تقوم على التكنولوجيا لذلك يجب حماية الأقتصاد الرقمى والمعلوماتى بما يضمن سرية البيانات وسلامتها[1].

[1] الأقتصاد الرقمى – منتدى أسبار الدولى – على الموقع الإلكتروني www.awforum.org/index.

ثالثاً: الدوافع المحركة للإقتصاد الرقمى:

هناك العديد من المحركات التى دفعت ومازلات تدفع الأقتصاد الرقمى إلى مزيد من التطور والتقدم ويصعب فصلها عن بعضها ويصعب اعتبار أحدها سبب والآخر نتيجة وسوف نستعرضها على هذا النحو:

١. العولمة: يلاحظ أن العولمة قد أوجدت اقتصاد بلا حدود، إذ أن السوق بأشكالها المختلفة لم تعد محصورة داخل بلد معين، فالدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبى أصبحت قوة أقتصادية هائلة وذلك عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية وأصبحت شريكاً فاعلاً فى التجارة العالمية، كما أن دول كالصين تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة والحصول على حصة من السوق فى كل مكان فى العالم، ولم تقتصر التغيرات على حدود المكان فقط بل والزمان أيضاً حيث أصبح العمل متواصل على مدار الساعة (٢٤ ساعة / ٣٦٥ يوم) وهذا الأمر أوجد منحنى عمل عالمى لدى الشركات والمؤسسات حتى تستطيع المنافسة والبقاء، فكان للعولمة الأقتصادية والأجتماعية والثقافية الدور الأبرز لنشؤ الإقتصاد الرقمى بمنتجات العولمة، وأسواقه الممتدة، ولعل المستقبل سيظهر تحولات وتبدلات أكثر عمقاً من التى نشهدها الآن[١].

٢. الشركات متعددة الجنسية: أن الشركات متعددة الجنسيات تحتكر مستويات القمة من التكنولوجيا فى العالم وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والأتصالات، وبالتالى هى أهم محركات الأقتصاد الرقمى وهذه الشركات صار منتجها الوحيد والذى تصدره هو (المعرفة الصريحة) المتجلى بالمنتجات الرقمية، وهى الوعاء الذى يرتكز فيه رأس المال بشكل ضخم وهذه الشركات تتحكم فى الأقتصاد العالمى وتستحوذ عليه بإستحداث أساليب جديدة فى العمل والأدارة، وذلك من خلال تحكمها

[١] د/ باسم غدير غدير – اقتصاد المعرفة – شعاع للنشر والتوزيع – حلب – سوريا – ص١٣٨–١٤٠.

بالقدرات التكنولوجية التى يتم استخدمها فى القيام بالأنشطة الأقتصادية فهذه الشركات تمتلك القدرة على تولى المعرفة التكنولوجية ابتداءآ، وانتاجها ومن ثم نقلها وتوزيعها وهذا الأمر يعطيها القدرة على التحكم والسيطرة على كافة النشاطات التى تفرزه القدرات التكنولوجية من نتاج تكنولوجى[١].

٣. الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة: أن ارتباط مفهوم الأقتصاد الرقمى بالتكنولوجيا يعد أمراً طبيعياً وبالتالى فإن التكنولوجيا تشكل أحد أهم الدوافع المحركة للأقتصاد الرقمى، فالتكنولوجيا هى أحد تجليات المعرفة وتعد وقوداً يحفز على التطور الدائم ويعطى الإقتصاد الرقمى ابعاده العصرية والمستقبلية وكان التطور التقنى هو السمه الأساسية المرافقة لحركة التاريخ والمحرك الدافع لجمله القضايا الأقتصادية والأجتماعية، فقد ساهمت التقنية الحديثة فى تطوير العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية بسرعة كبيرة وهذا ما أعطى التكنولوجية قوتها وسلطتها الحالية.

٤. تكنولوجيا المعلومات والأتصالات[٢]: أن تشييد بنى تحتية تكنولوجية فى إطار الأقتصاد الرقمى يكون أساساً بالاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والأتصالات كصناعة البرمجيات وصناعة المعدات الإعلام الآلى، والتى تعتبر صناعة تخليقية ابتكارية تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ واختيار برنامج تشغيل الحاسب الآلى، والذى يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، وتعمد هذه الصناعة على العقل البشرى

---

[١] مرابطى وسام – آليات التسوق عن بعد فى ظل التوجه نحو الأقتصاد الرقمى – مرجع سابق – ص٧٠، ٧١.

[٢] بو طالب قويدر وبوطيبه فيصل – الأندماج فى اقتصاد المعرفة – الفرص والتحديات – الملتقى الدولى للتنمية البشرية وفرص الأندماج فى إقتصاد المعرفة والكفاءاتت البشرية – جامعة ورقله – كلية الحقوق والعلوم الأقتصادية – الجزائر – ص٢٥٦، ٢٥٧.

بالأساس وإنتاجها لا يحدة زمان أو مكان، وخضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، وعدم تلويثها للبيئة، وارتفاع عائدها.

وحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD) على الدول النامية كى تندمج فى اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والأتصالات، بحيث أنه إذا كان استعمال هذه التكنولوجيا يتطلب إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفة فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة.

٥. البحث والتطوير: تنتشر فى الإقتصاد الرقمى مختبرات البحث والتطوير، وتولى لها الحكومات وكذا القطاع الخاص بالغ الأهتمام بأعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجى حيث أن الدخول فى الأقتصاد الرقمى يقتضى رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الانفاق المحلى الأجمالى إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الإقتصاد الرقمى ونجدها مرتفعة فى الدول المتقدمة.

كما تقوم الحكومة والقطاع الخاص فى الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار فى الأنفاق على مشاريع البحث العلمى والتطوير ومن خلال هذا التقاسم يكون للبحث العلمى والتطوير مردود كبير على الأقتصاد الرقمى مع عدد الأجهزة العاملة عليها.

المبحث الثالث

تطبيقات الأقتصاد الرقمى

مقدمة:

لقد ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والأتصالات فى صناعة عصر جديد بكل ما تحمله الكلمة من معانى وأبعاد، وأصبح العالم قرية كونية صغيرة، لما حدث من نمو هائل فى شبكة الأنترنت، التى أصبحت نواة الأقتصاد الرقمى ومركز للتجارة الإلكترونية، إذ أنه كلما زاد عدد مستخدمى شبكة الأنترنت كلما ساهم ذلك فى أنتعاش عمليات بيع وشراء وتبادل السلع والخدمات والتسوق الإلكتروني عبر الأنترنت[١].

ويتكون الأقتصاد الرقمى من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية، هذه المؤسسات تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكة المعلومات الدولية ويعتبر البريد الإلكتروني ومواقع الأنترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الإقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية، ويشمل الأقتصاد الرقمى أيضاً تسويق العديد من المنتجات المصرفية وتقوم به قنوات التوزيع الإلكترونية وهو ما يعرف بالبنوك الإلكترونية[٢].

من خلال ذلك نجد أن الأقتصاد الرقمى له العديد من التطبيقات فى مجالات الحياة وسنحاول عرض أهم تطبيقات الأقتصاد الرقمى كالآتي:

أولاً: التجارة الإلكترونية:

---

[١] د/ جعفر حسن جاسم – مقدمة فى الأقتصاد الرقمى – مرجع سابق – ص٣٤٣.

[٢] الأقتصاد الرقمى – مظاهرة وتحدياته – على الموقع الإلكتروني

www.dspace.univ-ouargla.dz>bitstream>chapitre١

تعتبر التجارة الإلكترونية أحد أهم تطبيقات الأقتصاد الرقمى فالتجارة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسى على تقنية المعلومات التى خلقت الوجود الواقعى والحقيقى للتجارة الإلكترونية بوصفها أنها تعتمد على تقنية المعلومات والأتصالات ومختلف وسائل التقنية الأخرى لتنفيذ وإدارة النشاط التجارى وسوف نوضح حقيقة التجارة الإلكترونية بصفتها أحد تطبيقات الأقتصاد الرقمى كالتالى:

تعريف التجارة الإلكترونية:

هناك عدة تعريفات للتجارة الإلكترونية نذكر منها:

– التجارة الإلكترونية: هى كل معاملة تجارية بين البائع والمشترى ساهمت فيها شبكة الأنترنت بصفة إجمالية أو جزئية، كالتزويد بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لإقتنائها لاحقاً، ويتم التسديد إلكترونيآ سواء بصك ورقى عند التسليم أو بطرق أخرى[١].

– وعرفها البعض بأنها تتمثل فى استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والإتصال فى تبادل السلع والخدمات والمعلومات، إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط الفاعل بين البائع والمشترى وتبادل المنتجات والمعلومات[٢].

– ومن التعاريف التقليدية للتجارة الإلكترونية ذلك الذي يشير إلى أن "التجارة الإلكترونية تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل إلكترونيا بدلا من التبادل المادي أو الاتصال المادي المباشر كما تعرف المنظمة العالمية للتجارة OMC التجارة الإلكترونية بأنها " تشتمل على أنشطة إنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها، وتعريفها، وبيعها، أو تسليمها للمشتري من خلال

---

[١] عامر محمد محمود – التجارة الإلكترونية – الطبعة الأولى – مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع – الأردن – ٢٠٠٦ – ص٦.

[٢] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان – التبادل التجارى (الأسس، العولمة، التجارة الإلكترونية) الطبعة الأولى – دار الحامد للنشر والتوزيع – ٢٠٠٤ – عمان – الاردن – ص١٩٦.

الوسائط الإلكترونية الشائعة حالياً وفى مقدمتها شبكة الأنترنتحالياً وفى مقدمتها شبكة الأنترنت[١].

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أن نستخلص تعريف للتجارة الإلكترونية وذلك على أنها هى تنفيذ كل ما يتصل بعمليات البيع والشراء للسلع والخدمات والمعلومات بإستخدام شبكة الأنترنت أو وسائل الأتصال الأخرى من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر أى وسيلة تقنية.

ثانياً: مراحل تطور التجارة الإلكترونية:

لقد مرت التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال الأقتصادية إلى أن وصلت إلى هذا الحد من التعامل عبر ثلاث مراحل أساسية بدأت منذ استخدام أجهزة الكمبيوتر فى المؤسسات والمنشأت الأقتصادية[٢].

- **المرحلة الأولى: وهى مرحلة الأرتباط فيما بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين أى ما بين الشركة الأم والفروع التابعة لها.**
- **المرحلة الثانية: تبدأ بالتبادل الإلكترونى بين الشركات الرئيسية ومختلف الموردين وذلك من خلال استخدام شبكات القيمة المضافة.**
- **المرحلة الثالثة: وهى مرحلة التبادل الإلكتروني للوثائق وانجاز كافة المعاملات التجارية على شبكة الأنترنت وتعتبر هى المرحلة الراهنة التى تتميز**

---

[١] نادية لويس – أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل الاعمال التجارية للمؤسسات – مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية – جامعه الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير – قسم العلوم التجارية – الجزائر – ص ٩٧.

[٢] محمود جاسم الصميدعى، ردينه عثمان يوسف – التسويق الإلكتروني – الأردن – دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – ٢٠١٢ – ص٥٨.

بأنخفاض التكلفة فى إنجاز المعاملات التجارية، وتحقيق دورة تجارية فى وقت قصير من خلال تطبيق النظم الخاصة بالأنتاج الموقوت ما يسمح بزيادة كفاءة العمليات الأنتاجية والتجارية، مما يسهم فى فتح الأسواق فى سبيل استقطاب عملاء جدد مع امكانية الأبقاء على العملاء الحاليين.

ثالثاً: مستويات التجارة الإلكترونية:

تتحدد مستويات التجارة الإلكترونية تبعاً لدرجة تنفيذ النشاط فمنها ما هو بسيط ومنها ما هو متقدم وتنفيذ هذه المعاملات التجارية يتم على النحو التالى[1]:

١- المستوى البسيط:

هذا النوع من التجارة الإلكترونية ينفذ عن طريق الترويج والإعلان والدعايا للمنتجات بالإضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة قبل وبعد البيع، هذه التبادلات التجارية ذات درجة متقدمة خاصة فى البلدان حديثة العهد فى استخدام تكنولوجيا المعلومات حتى البلدان النامية التى لا تهتم بتقديم مستوى متقدم ومتطور من الخدمات قبل وبعد البيع، فيتضمن المستوى البسيط للتجارة الإلكترونية عملية التوزيع الإلكتروني للمنتجات خاصة غير المادية وكذا تتضمن التمويل الإلكتروني البسيط للأموال عن طريق بوابات الدفع الإلكتروني للأموال.

٢- المستوى المتقدم:

هذا المستوى يرتكز على عمليات وإجراءات الدفع الإلكترونى والتى تتم عبر الأنترنت، وتحتاج إلى الكثير من الإدراك والوعى لدى المتعاملين حيث أن عمليات الدفع الإلكترونى وعلى كافة المستويات (المحلى – الوطنى – الدولى) تعتبر من الأنشطة المتطورة والمتقدمة لما تحتاجه لكثير من الحذر فى التعامل معها ويجب

[1] مرابطى وسام – آليات التسوق عن بعد فى ظل التوجه نحو الأقتصاد الرقمى – مرجع سابق – ص٨٨.

أن تتوفر الضمانات اللازمة للأفراد المتعاملين حتى يشعروا بالثقة من خلال تعاملهم مع الموقع الإلكتروني للمنظمة .

رابعاً: أشكال التجارة الإلكترونية:

تتواجد التجارة الإلكترونية فى مجالات لا حصر لها وهناك أشكال متعددة للتجارة الإلكترونية ويمكن تصنيفها حسب الجهات المشاركة فى تطبيقها، أى حسب طبيعة الأطراف المعنية بالتعامل التجارى وهويتها، ويصنف الكتاب التجارة الإلكترونية إلى أنواع هي[1]:

١- التجارة الإلكترونية من الشركات إلى المستهلك:

تشير إلى التبادلات الإلكترونية ما بين المنظمات والزبائن بحيث تقوم الشركة أو الموزع بعرض المنتج أو الخدمة الخاصة ببها وبيعها للزبون وتقديم الدعم والخدمات والأجابة على الأستفسارات إلكترونياً، حيث يقوم الفرد بطلب المنتج من موقع الشركة على شبكة الأنترنت ويقوم بدفع الثمن ببطاقة الدفع ثم يحصل على المنتج مباشرة سواء عن طريق البريد التقليدى إذا كان المنتج غير قابل التسليم إلكترونياً.

٢- التجارة الإلكترونية بين الشركات:

هى التى تتم بين المنظمات أو الشركات كشراء المواد الأولية من الموردين، وتنسيق قنوات توزيع المنتجات والخدمات والأتصال والتنسيق مع جهات النقل والشحن وغيرها بإستخدام التكنولوجيا الرقمية، وهذا النوع يستحوذ على ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالى حجم التجارة الإلكترونية حول العالم.

---

[1] محمد عبد الحسين الطائى – التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة – الأردن – دار الثقافة للنشر والتوزيع – ٢٠١٠ – ص٣٠-٣١.

٣- التجارة الإلكترونية من المستهلك إلى المستهلك:

حيث يتم التعامل ما بين الأفراد المستهلكين أنفسهم بأن تكون العملية بوضع الأعلانات على المواقع الشخصية على الأنترنت بهدف الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات إلى الآخرين، ومن ضمنها ايضا المزادات الإلكترونية التي من خلال يقوم المستهلك ببيع سيارة أو منزل أو منتج آخر إلى مستهلك آخر.

٤- التجارة الإلكترونية بين الحكومة والمواطنين:

وذلك بتمكين المواطنين من طلب السلع وتلقيها وكذا الخدمات والمعلومات التى تقدمها الحكومة إلكترونياً وكذلك الأجابة عن الاستفسارات فى أى وقت أو أى مكان وقد يكون ذلك خارج أوقات العمل الرسمى دون مراجعة الحكومة قدر الأمكان مثل طلب رخصة أو بطاقة شخصية أو دفع ضرائب إلكترونياً.

٥- التجارة الإلكترونية بين الحكومة والشركات:

ويشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية فى انجاز الإجراءات والمعاملات، وعرض القوانين والأنظمة والتعليمات لكافة القطاعات وبيع المنتجات والخدمات الإلكترونية إلى الحكومات حيث تسعى الحكومة إلى اتمام تفاعلاتها مع الشركات لتقديم الخدمات والمعلومات إلكترونياً.

٦- التجارة الإلكترونية داخل الحكومة:

وذلك بإستخدام الدوائر والأجهزة الحكومية للتكنولوجيا الرقمية للقيام بأعمالها ونشاطاتها، كتبادل السلع والخدمات والمعلومات بين دوائر وأجهزة الحكومة، وتوزيع المراسلات والتنسيق فى الإجراءات وخطوات العمل لأفرادها أو أى نشاطات أخرى.

خامساً: مزايا التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية لها العديد من المزايا كما عليها مأخذ كثيرة أيضا:

أ) مزايا التجارة الإلكترونية[1]:

بالنسبة للأفراد: تحقق التجارة الإلكترونية للأفراد المشترين:

- **السهولة وتوفير الوقت والمجهود:**

إذ أن فتح السواق الإلكترونية بشكل دائم يسمح للأفراد المشترين بممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية لمدة ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع من أى مكان يتواجد فيه على شبكة الأنترنت إذ لا يحتاج الأمر سوى النقر على المنتج وإدخال بعض المعلومات عن بطاقة الدفع التى يستعملها.

- **توافر العديد من البدائل:**

إذا أن التجارة الإلكترونية تحسن من شفافية السوق حيث يقدم الأنترنت فرصة الأطلاع على العديد من المنتجات كما يتم تزويد الفرد المشترى بمعلومات عامة وثرية عن المنتجات بأستخدام الصور والأفلام التى من شأنها أن توسع فى حرية الزبون فى الأختيار دون ممارسة أى ضغوط من البائعين، فتتيح لهم التجارة الإلكترونية فرصة زيارة مختلف المتاجر على الأنترنت والمقارنة بين خدماتها ومنتجاتها المعروضة.

---

[1] على محمد أبو العز – التجارة الإلكترونية فى الفقه الإسلامى – عمان – دار النفائس للنشر والتوزيع – ٢٠١٣ – ص٥٩-٦٢.

- **ازدياد المنافسة السعرية:**

فيستطيع الفرد المستهلك الحصول على أفضل الأسعار من خلال التجارة الإلكترونية التى توفر المعلومات المفصلة عن المنتجات المختلفة وعن أسعارها ومتاح ذلك بصفة دائمة على الأنترنت.

ب) مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للشركات:

- **من حيث الأسواق:**

تعتبر التجارة الإلكترونية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية، لما أحدثته هذه التجارة من إلغاء للحدود أمام دخول الأسواق التجارية إذ بفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك دون النظر إلى الموقع الجغرافى للبائع أو المشترى، لذا قيل أن التجارة الإلكترونية تحقق الهدف الذى طالما سعت إليه اتفاقيات التجارة الدولية والمتمثل فى تحرير التجارة فى البضائع والخدمات.

- **من حيث التكاليف:**

تخفض التجارة الإلكترونية من تكلفة العمليات بتحسين التنسيق والإتصالات فى التصنيع والتوزيع والمبيعات، كما أنها تقلل من تكاليف المراسلات البريدية ، الأعلان ، التوزيع بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من التكلفة الكلية.

- **من حيث المعلومات:**

تتوافر المعلومات بشكل سهل وذلك للأنتشار الأنترنت فى كل مكان بدأ بالدول الصناعية أو الناشئة وصولاً إلى النامية وأيضا جمع المعلومات عن الأسواق من خلال التعرف على عمليات الشراء التى يقوم بها المستهلكين وما تقدمه الشركات المنافسة من منتجات من حيث الخصائص والمواصفات والأسعار.

ثانياً: التسويق الإلكتروني:

يعتبر التسويق الإلكتروني تطبيقاً حقيقياً للإقتصاد الرقمى حيث يعتمد بشكل أساسى على امكانيات شبكة الأنترنت وجعلها سوقاً لأتصال الشركات بعملائها بكفاءة الأمر الذى تحول شكل التجارة العالمية من الشكل التقليدى إلى الإلكتروني، وأصبح التسويق الإكلتروني هو الأداة الفعالة لتحقيق النمو فى ظل العولمة وما يصحبها من تطورات سريعة وسوف نستعرض التسويق الإلكتروني بكونه أحد تطبيقات الأقتصاد الرقمى على النحو التالى:

١- تعريف التسويق الإلكتروني:

عرف التسويق الإلكتروني على أنه هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الإتصال المباشر وإتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية[١].

وعرفه البعض التسويق الإلكتروني بأنه هو الذى يوفر للمستهلك المعلومات والخدمات التى تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتى تمكنه من إتخاذ قرار الشراء الصحيح، أى أنه شكل من أشكال التبادل التجارى الذى يتم ما بين المستهلكين والشركات من خلال وسائط إلكترونية[٢] وعرض أيضا أنه تعامل

---

[١] د/ محمد سمير أحمد – التسويق الإلكترونى – الطبعة الأولى – دار الميسر للنشر والتوزيع– عمان – ٢٠٠٩ – ص١٣٢.

[٢] عماد أحمد إسماعيل النونو – التسويق الإلكترونى عبر الأنترنت – دوافع التبنى والرفض – اطروحة دكتوراه فى العلوم الإقتصادية تخصص إدارة أعمال والتخطيط الإقتصادى – جامعة الأزهر – غزة – ص٤٢.

تجارى قائم على تفاعل أطراف التبادل إلكترونياً بدلاً من الإتصال المباشر، أى عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الأنترنت[١].

وهناك من يعتقد أن التجارة الإلكترونية هى تسويق إلكتروني وهذا الاعتقاد خاطئ، فمصطلح التجارة الإلكترونية هو أقرب إلى التجارة منه إلى التسويق حيث أن التسويق هو مفهوم يمكن استخدامه كفلسفة إرشادية لوظائف وأعمال ونشاطات المنظمة كاف حيث أن التسويق الإلكتروني هو سلسلة وظائف تسويقية متخصصة ومدخل شامل ولا يقتصر على عمليات المتاجرة بالسلع والخدمات[٢].

٢- العوامل والمبررات وراء تبنى التسويق الإلكتروني:

يمكن تحديد هذه العوامل والمبررات على النحو التالى:

أ- تحقيق التواجد الإلكتروني عبر الأنترنت ما يعنى توافر موقع للمؤسسة أو الشركة به العديد من البيانات عن الشركة وأنشطتها وكذا وسائل الأتصال بها.

ب- توافر المعلوات عن المنظمة فتواجد الشركة على الأنترنت يمكنها من الرد على جميع التساؤلات والأستفسارات من مرتادى الموقع بدون ان تتكبد الشركة الوقت الذى يضيعه موظفيها فى الرد على الأسئلة المختلفة.

جـ- الوصول إلى الأسواق العالمية ففى الأنترنت لا توجد حدود جغرافية تقيد حركة المعلومات ويمكن للشركة من الوصول إلى المستهلكين فى أماكن لم تكن تفكر فى الوصول إليها.

---

[١] د/ عمرو أبو اليمين عبد الغنى – فرص وتحديات التسويق الإلكتروني فى ظل الأتجاه نحو العولمة – جامعة الإمام محمد بن سعود الأسلامية – القصيم – ٢٠٠٥ – ص٣.

[٢] إبراهيم مرزقلال – استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب فى الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فى علم المكتبات – جامعة منتورى – قسنطينة – كلية العلوم الأنسانية والاجتماعية – الجزائر – ص٣٢.

د- توفر التكنولوجيا الصور والفديوهات والأصوات بالموقع دون أى تكاليف إضافية مثل تلك التكلفة التى كانت تتحملها الشركة بالتواصل بالبريد العادى[١].

هـ- أن عملية التبادل التقليدية تبدأ بالمسوقين وتنتهى بهم حيث يسيطرون على الأمور، أما عصر الإنترنت أصبح العملاء من يحددون المعلومات التى يحتاجونها والعروض التى تلبى حاجاتهم والأسعار المناسبة لهم.

و- أصبح المسوقون فى عصر الأنترنت يعملون بأتجاه إشباع الحاجات والرغبات من خلال تقديم خدمة سلعية وخدمية مدفوعة وذات قيمة مضافة يقدرها ويدركها العملاء الذين يبحثون من خلال المواقع الإلكترونية على منتجات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة وخدمات أسرع وأفضل[٢].

٣- مزايا وإيجابيات التسويق الإلكتروني:

يمكن تحديد أهم المزايا والإيجابيات للتسويق الإلكتروني فيما يلي:

- **إمكانية الدخول اللحظى والدائم من جانب العملاء، مما يوسع قاعدة العملاء، فالموقع المفتوح دائماً يمكن الدخول إليه من قبل العميل فى أى وقت فهو متاح للجميع[٣].**
- **انخفاض التكاليف والأنسيابية فى العلاقات ما بين البائع والمشترى من خلال قنوات الأتصال، وتستخدم العديد من الشركات وسائل اتصال المختلفة**

---

[١] د/ عبد الله فرغلى موسي – تكنولوجيا المعلومات ودورها فى التسويق التقليدى والإلكتروني – ايتراك للنشر والتوزيع – ٢٠٠٧ – القاهرة – ص١٢٨.

[٢] د/ عمر عبد الغنى أبو اليمين – فرص وتحديات التسويق الإلكتروني فى ظل الأتجاه نحو العولمة – مرجع سابق – ص٢.

[٣] د/ محمد الصيرفى – التسويق الإلكتروني – دار الفكر الجامعي للنشر – القاهرة – ٢٠٠٨ – ص٣٣.

للتواصل مع عملائها القائمين والمحتملين ويعتبر الأنترنت من الوسائل الرائدة والمفيدة لضمان عملية إرساء وبناء علاقات متينة مع العملاء[١].

- **زيادة القدرة على جمع المعلومات التفصيلية للعملاء عن طريق استقصاء وتقييم إلكترونى، مما يسهم فى تحسين وتطوير السوق فالعديد من مستخدمى الأنترنت يمكنهم الحصول على معلومات منهم واستخدامها فى توجيه المنتجات والأسعار وطرق التسليم التى تتناسب مع العملاء[٢].**
- **تستطيع المنظمات أن تقدم مستوى أعلى من الخدمة مثل التصنيع حسب الطلب بأعداد كبيرة وتقديم خصومات فردية بحسب نمط الشراء السابق للعيمل وتفضيلاته[٣].**
- **الدخول بسهولة إلى الأسواق الجديدة وتوفير إمكانية الوصول إلى جميع الأسواق العالمية والتعرف على منتجاتها، حيث أصبح العالم قرية صغيرة، ويساعد فى الوصول إلى العملاء فى أى وقت وأى مكان دون التقيد بالقيود الجغرافية[٤].**

ثالثاً: الأستثمار الإلكتروني:

كان يتم استخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية فيما يخص التمويل والأستثمار والبحث عن الحلول المثالية والملائمة لبيان العائد والمخاطر فى العمليات الأستثمارية المالية.

---

[١] بشير عباس العلاق – التسويق عبر الأنترنت – دار الوراق للنشر – الأردن – ٢٠٠٢ – ص٢٢.

[٢] رضوان محمود العمر – مبادئ التسويق – دار وائل للنشر – عمان – ٢٠٠٢ – ص٤٣٥.

[٣] د/ محمد الصيرفى – التسويق الإلكتروني – مرجع سابق – ص٣٣.

[٤] إبراهيم مرزقلال – استراتيجية التسويق الإلكترونية للكتاب فى الجزائر – مرجع سابق – ص٥٥.

ومع تطور الشبكة العالمية (الأنترنت) تطور الأستثمار الإلكتروني الذي مهد إلي ظهور سماسرة الأنترنت واتاح الفرص للحصول على قدر كبير من المعلومات الأمر الذى ساعد على الأستثمار دون الحاجة إلى الحصول على نصائح واستشارات سماسرة الأسواق المالية، ومع الوقت أصبحت شبكة الأنترنت أداه لأتمام عمليات الأستثمار وطال الأمر المصارف التقليدية ولم يقتصر على المصارف الكبرى وشركات السمسرة الإلكترونية فقط[١] .

وسوف نستعرض الأستثمار الإلكتروني كونه أحد تطبيقات الأقتصاد الرقمى على النحو التالى:

- **مفهوم الإستثمار الإلكتروني:**

عرف الأستثمار الإلكتروني على أنه هو الأستفادة من إمكانيات شبكة الأنترنت لما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار فى الأوراق المالية حيث أنه يمكن لهذا النوع من الأستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة مع إمكانية الوصول إلى جميع أسواق المال العالمية[٢].

كما يمكن اعتبار الأستثمار الإلكتروني على أنه ذلك الإستثمار الذى يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والإستثمارية الإلكترونية فورياً، مما يقلل من مخاطر الأستثمار ويزيد من الشفافية فى المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الأستثمارية، كما يستخدم الأنترنت

---

[١] الأقتصاد الرقمى – مظاهرة وتحدياته – مرجع سابق – ص٢٢.

[٢] رشيد بوعافيه – الصيرافة الإلكترونية والنظام المصرفى الجزائرى – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم الإقتصادية – تخصص نقود ومالية وبنوك – جامعة البليدة – الجزائر – ٢٠٠٥ – ص٥٧.

فى التعرف على المؤشرات الإقتصادية العالمية والمحلية فوراً وعلى مدار الساعة من ثم يعتبر حال المستثمر الإلكترونى أفضل بكثير من المستثمر العادى[١].

ومن خلال ما سبق ذكره عن الأستثمار الإلكتروني فيمكننا أن نستخلص انه يهدف إلى[٢]:

- **بيع وشراء الأوراق المالية عبر الأنترنت.**
- **الاشتراك فى مواقع الأستثمار الكبرى بهدف الحصول على المعلومات اللازمة ودراسة القطاعات المختلفة.**
- **أيضا استغلال الفرص الأستثمارية من المواقع الأخبارية والتى لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور شبكة الأنترنت.**
- **بناء التحليلات اللازمة لمتابعة وتقويم الأستثمارات المختلفة وإختيار ما يتفق مع أهداف المستثمرين وامكانياتهم المالية.**
- **تقويم البدائل الاستثمارية المختلفة وإختيار الأفضل منها لسهولة توافر المعلومات والبيانات عنها.**
- **تقديم الخدمة للمستهلك بطريقة سلسة وسريعة.**
- **اختصار الوقت والجهد في طريقة البحث.**
- **تشجيع أصحاب الأفكار الإبداعية للمشاريع الريادية الصغيرة وتطبيقها على أرض الواقع.**

---

[١] د/ فريد النجار – الأستثمار بالنظم الإلكترونية والإقتصاد الرقمى – مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع – الإسكندرية – ٢٠٠٤ – ص٣٠٠.

[٢] الأقتصاد الرقمى – مظاهرة وتحدياته – مرجع سابق – ص٣٢.

- تسهيل عملية التواصل بين البائع والمشتري أو المُعلن والمستهلك على حدّ سواء.

- ابتكار كل ما هو جديد في عالم التقنية لجعل الحياة أسهل.

- دعم سوق العمل وتشغيل الأيدي العاملة البناءة.

- النهوض بعجلة الاقتصاد وتسخير الإنترنت للتطوّر والنموّ والازدهار المطلوب.

كل هذه الأهداف وغيرها تتحقق عن طريق الاستثمار الالكتروني كونه احد تطبيقات الاقتصاد الرقمي وما يرسيخه من نفع يعود وعلى المنتجين و المستهلكين بإيجابيات تدعم السوق الإلكترونية كوّنه السبيل الأول لنجاح العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة فالإنترنت بجميع وجهاته الاجتماعية والتجارية وغيرها بات الوسيلة الأكثر طلباً للمستخدم في طلب او عرض الخدمات والمنتجات .

الخاتمة

ان ما شهده العالم مؤخرا من ثورة حقيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقيمة يعد من ابرز ملامح العولمة والتطور التكنولوجي ، فلقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات والمعومات الرقيمة في تقليص سيطرة الدولة علي ابلاقتصاد المحلي الذي دخل في تشابكات اقتصادية عالمية ادي الي انتقال الاقتصاد المحلي من مساحته محدوده الابعاد داخل حدود الدولة واصبح الكون بأسرة هو المسرح الذي يتحرك فيه هذا الاقتصاد المحلي

ان الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي يعتبر من الضروريات والحتميات الواجب تبنيها واعتمادها من اجل المساهمة في رفع اقتصاد اي دولة لذا فقد اضحي الاقتصاد الرقمي من اقوي المرتكزات

حيث انه يتم تقييم المجتمعات حاليا علي حسب حجم المعرفة ومستوي الثقافة الالكترونية الموجوده داخل هذا المجتمع الامر الذي يستوجب ان تقوم الدول خاصه النامية منها بمواكبة هذه النقله النوعية

ان الاقتصاد الرقمي القائم علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة علي الانترنت لع العديد من المزايا جعلته يتميز علي الاقتصاد التقليدي ومن اهمها انخفاض التكلفة وسرعة الاداء والاستجابه المباشرة ونشر المعرفة وزيادة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي وسهولة الوصول إلي الاسواق ذلك بسبب نمو وانتشار الانترنت والشبكات بمختلف انواعها

ولعل من اهم الدوافع المحركه للاقتصاد الرقمي العولمه والمعرفة وما احدثته من ثورة تكنولوجية تحفز الاقتصاد الرقمي

ويلعب الانترنت والشبكات دورا بارزا في انتشار وتطوير وتنشيط التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني والاثتثمار الالكتروني بوصفهم اهد تطبيقات الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال

تقديم الخدمات وتوفير المعلومات لكل الاطراف المتعاملين علي شبكة الانترنت وذلك بتقليص التكاليف واتاحة المعلومات وزيادة الفرص لانتشارالسلع والخدمات وتسهيل الوصول الي الاسواق العالمية .

النتائج والتوصيات :

١- ان الثورة الرقمية اوجدت قطاع جديدا عرف بقطاع المعلومات وان رأس المال الفكري يعد من المقومات المهمة لبناء الاقتصاد الرقمي وان تقنية المعلومات والاتصالات اصبحت مفتاحا تقينا له الاولوية في عالم الاقتصاد الرقمي .

٢- ان المجتمع المعلوماتي والمعرفي هو القوة الاقتصادية القادمة وان الاستثمار في الابحاث والتطوير في الابداع التقني هو الدافع للنمو الاقتصادي وان امتلاك التقنية المتقدمة لم يعد ترفا او رفاهية علمية بل انه اصبح عنصرا مهما للتنمية الاقتصادية

٣- إن الإقتصاد الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وبالأخص على الأنترنت، يتسم بالعديد من الخصائص جعلته يتميز عن الإقتصاد التقليدي (الصناعي) في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة و انخفاض التكلفة و غيرها، حيث ظهر نتيجة نمو وانتشار الأنترنت والشبكات بمختلف أنواعها.

٤- سهولة اتخاذ القرارت لما يقدمة الاقتصاد الرقمي من سهوله في الحصول علي المعلومات وبالتالي توظيفها لخدمة اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول والانشطة الاقتصادية .

٥- زيادة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والنفاذ الي الاسواق العالمية والقطاعات السوقية .

٦- تحسين المراكز التنافسية لما تقوم به تكنولوجيا المعلومات وادواتها كالانترنت في تحويل الاداء الاقتصاجي في المال والاعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي الي الشكل الفوري .

٧- لا بد من التطوير والاستثمار في البنية الاساسية لتقنية المعلومات والاتصالات من شبكات واجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشيرة مدربه ومؤهله للتطور ونشر الوعي التقني وتوفير خدمات الانترنت للمجتمع اذ يعد ذلك امرا ضروريا لبناء مجتمع المعرفة والمعلومات .

٨- استحداث الجوانب التشريعية والقانونية ذات الصله بالمعلومات والاتصالات والتقنيات ووضع القوانين التي تنظم تعاملات التجارة الالكترونية وحرية تداول المعلومات والاطلاع عليها واستخدامها وتنظيم البيئة المعلوماتية لتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الإلكترونية .

٩- استغلال تطبيقات الاقتصاد الرقمي في مختلف القطاعات الإقتصادية المختلفة

المراجع

١- عبد الجبار كريمه – فعالية تطبيق الأقتصاد الرقمى فى ترشيد أداء المؤسسات البنكية – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمى فى علوم التيسير – جامعة محمد بوضياف – المسلية – الجزائر

٢- مقال بعنوان وزيرة التخطيط – التحليل للأقتصاد الرقمى يسهم فى تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ – اليوم السابع – علي الموقع الإلكتروني https://www.youm٧.com/story

٣- د/ جعفر حسن جاسم – مقدمة فى الأقتصاد الرقمى – الطبعة الأولى ٢٠١٧ – دار البداية– عمان .

٤- مرابطى وسام – آليات التسوق عن بعد فى ظل التوجه نحو الأقتصاد الرقمى – مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمى فى العلوم التجارية – جامعة أم البواقى – الجزائر

٥- مقال بعنوان – ثورة الأقتصاد الرقمى تلتهم ثورة الأقتصاد الصناعى – جريدة الخليج – على الموقع الإلكتروني www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions

٦- مقال بعنوان – ماذا يعنى الأقتصاد الرقمى – وكالة أنباء البترول والطاقة على الموقع الإلكتروني www.petro-press.com

٧- د/ فضل عبد الكريم البشير – دور الأقتصاد الرقمى فى تعزيز تنامى التمويل الأسلامى – مجلة بيت المشورة – العدد ٩ – دولة قطر – اكتوبر ٢٠١٨

٨- د/ نجم عبود نجم – الأدارة الإلكترونية – الأستراتيجية والوظائف والمشكلات – الرياض – دار المريخ للنشر – ٢٠٠٤

٩- مقال بعنوان – الأقتصاد الرقمى – منتدى اسبار الدولى على الموقع الإلكتروني www.awforum.org/index

١٠- د/ فريد راغب النجار – الاستثمار بالنظم الالكترونية و الأقتصاد الرقمى – الأنترنت وإعادة هيكله الأستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية – الإسكندرية – دار الجامعة للنشر – ٢٠٠٩

١١- سحقى نعيمه – الأقتصاد الرقمى فى الجزائر الفرص والتحديات – دراسة حالة الجزائر – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر فى العلوم التجارية – تخصص مالية مؤسسة – جامعة أكلى محند ولحاج – البويرة – كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- الجزائر

١٢- الأقتصاد الرقمى – خالد محمد البراهمة – مقال على الموقع الإلكترونى www.elmeda.net/spip.php?article٦٢٥

١٣- الأقتصاد الرقمى – مقال على صحيفة الوسط يوميه سياسية مستقلة على الموقع الإكتروني www.alwasatnews.com/news/١٦٥٨٩٠

١٤- الأقتصاد الرقمى – مزايا كبيرة وتحديات هائلة – المتداول العربى على الموقع الإلكتروني www.arabictrader.com/ar/login

١٥- مزايا الأقتصاد الرقمى – بنوك مصر – على الموقع الإلكتروني www.febgate.com/٢/١٣٤٨

١٦- الأقتصاد الرقمى – منتدى أسبار الدولى – على الموقع الإلكتروني www.awforum.org/index

١٧- د/ باسم غدير غدير – اقتصاد المعرفة – شعاع للنشر والتوزيع – حلب – سوريا

١٨- بو طالب قويدر وبوطيبه فيصل – الأندماج فى اقتصاد المعرفة – الفرص والتحديات – الملتقى الدولى للتنمية البشرية وفرص الأندماج فى إقتصاد المعرفة والكفاءاتت البشرية – جامعة ورقله – كلية الحقوق والعلوم الأقتصادية – الجزائر

١٩- الأقتصاد الرقمى – ظاهرة وتحدياته – على الموقع الإلكتروني

www.dspace.univ-ouargla.dz>bitstream>chapitre١

٢٠- عامر محمد محمود – التجارة الإلكترونية – الطبعة الأولى – مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع – الأردن – ٢٠٠٦

٢١- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان – التبادل التجارى (الأسس، العولمة، التجارة الإلكترونية) الطبعة الأولى – دار الحامد للنشر والتوزيع – ٢٠٠٤

٢٢- نادية لويس – أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل الاعمال التجارية للمؤسسات – مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية – جامعه الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير – قسم العلوم التجارية

٢٣- محمود جاسم الصميدعى، ردينه عثمان يوسف – التسويق الإلكتروني – الأردن – دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة – ٢٠١٢

٢٤- محمد عبد الحسين الطائى – التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة – الأردن – دار الثقافة للنشر والتوزيع – ٢٠١٠

٢٥- على محمد أبو العز – التجارة الإلكترونية فى الفقه الإسلامى – عمان – دار النفائس للنشر والتوزيع – ٢٠١٣

٢٦- د/ محمد سمير أحمد – التسويق الإلكترونى – الطبعة الأولى – دار الميسر للنشر والتوزيع- عمان – ٢٠٠٩

٢٧- عماد أحمد إسماعيل النونو – التسويق الإلكترونى عبر الأنترنت – دوافع التبنى والرفض – اطروحة دكتوراه فى العلوم الإقتصادية تخصص إدارة أعمال والتخطيط الإقتصادى – جامعة الأزهر – غزة .

٢٨- د/ عمرو أبو اليمين عبد الغنى – فرص وتحديات التسويق الإلكتروني فى ظل الأتجاه نحو العولمة – جامعة الإمام محمد بن سعود الأسلامية – القصيم – ٢٠٠٥

٢٩- إبراهيم مرزقلال – استراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب فى الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فى علم المكتبات – جامعة منتورى – قسنطينة – كلية العلوم الأنسانية والاجتماعية – الجزائر

٣٠- د/ عبد الله فرغلى موسي – تكنولوجيا المعلومات ودورها فى التسويق التقليدى والإلكتروني – ايتراك للنشر والتوزيع – ٢٠٠٧ – القاهرة

٣١ – د/ محمد الصيرفى – التسويق الإلكتروني – دار الفكر الجامعي للنشر – القاهرة – ٢٠٠٨ – ص٣٣.

٣٢- بشير عباس العلاق – التسويق عبر الأنترنت – دار الوراق للنشر – الأردن – ٢٠٠٢

٣٣ – رضوان محمود العمر – مبادئ التسويق – دار وائل للنشر – عمان – ٢٠٠٢

٣٤- رشيد بوعافيه – الصيرافة الإلكترونية والنظام المصرفى الجزائرى – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم الإقتصادية – تخصص نقود ومالية وبنوك – جامعة البليدة – الجزائر – ٢٠٠٥

٣٥- د/ فريد النجار – الأستثمار بالنظم الإلكترونية والإقتصاد الرقمى – مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع – الإسكندرية – ٢٠٠٤